

المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⴻⵔ
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵢⴻⵔ ⴰⴳⴷⴰⵢⴻⵔ ⴰⴳⴷⴰⵢⴻⵔ ⴰⴳⴷⴰⵢⴻⵔ ⴰⴳⴷⴰⵢⴻⵔ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مصادقة مجلس الحكومة على المرسوم الجديد

وتابع مجلس الحكومة أشغاله بالتداول والمصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

ويأتي هذا المشروع لتعزيز مكتسبات المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة وظائف وأدوار المنذوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات والأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ
Royaume du Maroc

ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

صادق مجلس الحكومة يوم الخميس 11 شتبر 2025 على مشروع مرسوم رقم 2.25.541 يتعلق بإعادة تنظيم المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتحديد اختصاصاتها وإحداث هيكله وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة وفق المهام والأدوار الفعلية والعملية المستمدة من تجربتها وعملها المباشر ومن الممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

وفي اللقاء الصحفي الذي عقده الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، عقب مجلس الحكومة، توقف الوزير عند أهمية المصادقة على المرسوم الجديد لكونه يمكن المنذوبية الوزارية من:



وعرف صدور المرسوم الجديد مواكبة إعلامية متميزة من قبل قنوات القطب العمومي ومختلف الإذاعات الوطنية الخاصة.

كما تجلّى الاهتمام في نشر مضامين المرسوم في عدة منابر إعلامية ورقية وإلكترونية التي ركزت على أهمية إعادة تنظيم المنذوبية الوزارية باعتبارها آلية وطنية مكلفة بإعداد السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها كما تتولى إعداد التقارير وتتبع أعمال الالتزامات الدولية وتعزيز المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.





<https://www.youtube.com/watch?v=hiNVJzBLeKM>

الأخبار الرئيسية الأولى 2025/09/11





<https://www.youtube.com/watch?v=4PTK2q9ado0>

المسائية: الخميس 11 شتبر 2025



الحكومة تعيد تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

11/09/2025



صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وبحسب مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي استحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهماتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما يهدف إلى ملائمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وحسب الوزير يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

<https://2m.ma/ar/news/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-20250911>

مجلس الحكومة يصادق على مرسوم لإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



أكد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، اليوم الخميس، أن مشروع المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، سيكون لها من الاضطلاع بأدوارها بشكل كامل وفقا للتطور الذي عرفه ملف حقوق الإنسان بالمملكة.

وأوضح الوزير، في معرض رده على سؤال خلال لقاء مع الصحافة عقب انعقاد مجلس الحكومة، أن الحكومة عملت على دعم وتطوير هذه المندوبية بما ينسجم مع توجهات المملكة، وتنامي أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي، مع توفير المتطلبات الإدارية والوظيفية اللازمة للنهوض بمهامها.

وأضاف أن هذا التوجه يجسد المكانة المحورية التي يحتلها ملف حقوق الإنسان في الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي الأوراش الهيكلية للسياسات العمومية التي يريها جلالتة، فضلا عن المكانة الدستورية التي خولها دستور المملكة لقضايا حقوق الإنسان بوصفها ركنا أساسيا في البناء الدستوري والمؤسساتي للدولة.

وسجل أن مشروع المرسوم يهدف إلى إعادة تنظيم هذه المندوبية وتحديد اختصاصاتها بما يعزز مكانتها كآلية بين وزارية موضوعية تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، باعتبارها بنية ذات وظيفة دولية في مجال حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المندوبية تضطلع، بالخصوص، بتتبع علاقة المملكة بالآليات الأممية والإقليمية وفاء بالالتزامات الدولية للمملكة، وتتبع إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الآليات ضمن السياسات العمومية، وتوفير إطار مؤسسي للحوار، فضلا عن التفكير بشأن مستجدات القضايا الحقوقية الدولية.

وأضاف أن المندوبية تعمل على تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في مجال حقوق الإنسان، لاسيما من خلال تثمين الخبرة الوطنية وتقاسم مخرجات الممارسات الفضلى على الصعيدين الوطني والدولي. ولفت السيد بايتاس إلى أن المرسوم يهدف، أيضا، إلى مواكبة الأدوار المتنامية للمندوبية الوزارية من خلال تحيين وإعداد ومواكبة تقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق المقترضات التنظيمية ذات الصلة، والتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ودعم الشبكة الدولية لآليات التتبع وتنفيذ التوصيات عبر تنسيق أشغال لجناتها التنفيذية، والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية أو تنظيمها.

وقال إن هذا المرسوم سيمكن، كذلك، من توفير هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة تضم أربع مديريات، تتمثل في مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع، ومديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، ومديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة.



<https://www.youtube.com/watch?v=w5tK88wloyc>

مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



<https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D9%8A%D8%AA-359/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9>

مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

الخميس، 11 سبتمبر، 2025 - 15:04



الرباط – صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المشروع يأتي، أيضاً، استحضاراً للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات. وحسب الوزير، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعاً للاختصاصات والأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

صلاحيات أوسع لمندوبية حقوق الإنسان

الخميس 11 شتبر 2025 - 17:35



صادق مجلس الحكومة، برئاسة عزيز أخنوش، اليوم الخميس، على مشروع مرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، متضمنا مقتضيات تُلحق المندوبية، برئيس الحكومة، بهدف “تعزيز مكتسبات هذه المؤسسة وتقوية وسائل عملها.”

وحسب المادة الثانية من مشروع المرسوم الذي اطلعت عليه هسبريس، فإنه “تناط بالمندوبية الوزارية مهمة إعداد السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.” كما “تتولى إعداد التقارير وتتبع أعمال الالتزامات الدولية ذات الصلة”، وكذا “الإسهام في تعزيز المكتسبات الوطنية في هذا المجال.”

ولهذه الغاية، تنص المادة عيناها على أن “المندوبية الوزارية تتولى، ومع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى القطاعات الوزارية والهيئات المعنية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل (...)، السهر على إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها.”

كما تضطلع بدور “التنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية لإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والخطط والبرامج القطاعية، في إطار تتبع التزامات المغرب على المستوى الدولي”، بالإضافة إلى “إعداد التقارير الوطنية بشأن التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان وتقديمها ومناقشتها والتفاعل

بشأنها مع الهيئات الدولية المعنية"، فضلا عن "تعزيز الانخراط في المبادرات والقضايا الدولية في مجال حقوق الإنسان".

وأُسند المرسوم إلى المؤسسة الحكومية اختصاص "الإسهام، فيما يخصها، في تعزيز المشاركة الوطنية في الهيئات والمحافل الدولية"، وكذلك "الإسهام في دراسة مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي تعتزم المملكة المغربية الانخراط فيها أو المصادقة عليها"، و"اقتراح كل تدبير من شأنه ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، حيز التنفيذ".

وإلى جانب ذلك، تقوم المندوبية الوزارية بـ"كل عمل واتخاذ كل مبادرة من شأنهما النهوض بحقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية؛ وترصيد المكتسبات الوطنية في هذا المجال"، ناهيك عن "تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية المعنية". وجاء في المذكرة التقديمية أن اعتبارات مراجعة المرسوم المحدث والمنظم للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تتعلق بكون "الأدوار التي تضطلع بها المندوبية الوزارية المتعلقة بتتبع أعمال الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان أظهرت أنها لم تعد تقتصر فقط على القيام بإعداد وتقديم التقارير والتي يصل معدلها إلى تقديم تقريرين على الأقل كل سنة؛ بل إنها تشمل أيضا تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان ومدى ترجمتها في السياسات القطاعية".

ويتّضح ذلك، حسب مضامين مشروع المرسوم، "سواء على مستوى هيئات المعاهدات أو على مستوى مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل أو آليات الإجراءات الخاصة"، وهذا "دون إغفال الحضور المتنوع في مختلف المحطات والمحافل الدولية لحقوق الإنسان، والإشراف على احتضان بلادنا لفعاليات دولية كبرى".

وأشار مشروع النص إلى أن "هذه المسؤوليات والأدوار تزايدت مع ارتفاع حجم واتساع نطاق تفاعل المملكة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في سياق استحضار متطلبات انخراط بلادنا في نظام البلاغات الفردية أمام هيئات المعاهدات التي تبلغ حاليا خمس آليات تعاقدية مختصة، فضلا عن تنسيق التفاعل مع إجراءين خاصين تابعين لمجلس حقوق الإنسان معنيين بنظام البلاغات الفردية".

هذا بالإضافة إلى "مراعاة الحاجيات المرتبطة بتنامي انفتاح المملكة في السنوات العشر الأخيرة على زيارات الآليات الأممية لحقوق الإنسان، والتي استقبلت منها بلادنا بعد 2011 ما مجموعه 9 آليات أممية، وما يقتضيه كل ذلك من تطوير الجوانب التخصص والمهنية والمتابعة والتعاون وفقا للتوجهات الدولية ذات الصلة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان".

وأكدت المذكرة أن مشروع المرسوم "يستهدف تطوير مجالات العمل المتصلة بتتبع الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتقوية الخبرة الوطنية وتثمين الممارسات الفضلى ذات الصلة وتأمين المشاركة الوطنية النشيطة على مستوى التفاعل الدولي؛ وذلك باعتبارها اختصاصا أساسيا للمندوبية الوزارية، حيث أنشط المشروع بالمندوبية الوزارية تتبع أعمال الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان".

ويتأتى ذلك "من خلال اختصاص إعداد وتقديم وفحص التقارير الوطنية وتتبع تنفيذ التوصيات وباقي التفاعلات المتعلقة بالوفاء بالالتزامات الدولية، والإسهام في التعريف بالتجربة المغربية وتحقيق إشعاعها على المستوى الدولي والتفاعل النشط مع الديناميات الدولية بشأن قضايا حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار والتعاون مع الفاعلين الدوليين في هذا المجال، وتطوير التفاعل مع الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان وتقوية التعاون مع المؤسسات المماثلة".

كما يستهدف المشروع، وفق المستند، "ترصيد مكتسبات التنسيق المؤسسي في مجال حقوق الإنسان والذي أضحى ممارسة فضلى على مستوى ضمان التنسيق والانسجام بين الفاعلين، حيث أناط المشروع بالمندوبية الوزارية مهمة تنسيق السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان، من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية وتتبع تنفيذها."

هذه الاختصاصات "يضاف إليها اختصاص مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية لإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والخطط والبرامج القطاعية، وتقديم الرأي والمشورة بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال."

وأوردت المذكرة هدف "مراجعة الجوانب الوظيفية للهيكل التنظيمية للمندوبية الوزارية بهدف تقويتها وملاءمتها وتكييفها وتدقيقها والحفاظ على مكتسباتها، اعتبارا لكون الممارسة أظهرت عدم اتساق الهيكلية المحددة في المرسوم المحدث والمنظم للمندوبية مع الوظائف والمهام الواقعية التي تقوم بها المؤسسة، وتماشيا مع الحاجة إلى تقوية أدوارها في تعزيز المكتسبات الوطنية، وأخذا بعين الاعتبار متطلبات إسهامها في الديناميات الجديدة في مجال العمل وتقوية جوانب الخبرة والمهنية والتخصص الوظيفي لديها، وتطوير جوانب التواصل والتنظيم والحكمة المؤسسية."

مرسوم ينزع مندوبية حقوق الإنسان من وهبي ويعيدها لرئيس الحكومة

11 سبتمبر 2025 - 11:00



من المنتظر أن يصادق المجلس الحكومي، اليوم الخميس، على مشروع مرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، يسند الإشراف عليها إلى رئيس الحكومة عوض وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

مشروع المرسوم، الذي اطلعت عليه جريدة "مدار 21"، نص في مادته الأولى على أنه "يعاد تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتحدد اختصاصاتها وفق مقتضيات هذا المرسوم. تلحق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي يشار إليها بعده باسم "المندوبية الوزارية"، برئيس الحكومة."

وأناط مشروع المرسوم بالمندوبية الوزارية مهمة إعداد السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية. كما تتولى إعداد التقارير وتتبع أعمال الالتزامات الدولية ذات الصلة، وكذا الإسهام في تعزيز المكتسبات الوطنية في هذا المجال.

وتتولى المندوبية الوزارية، وفق مواد المرسوم، السهر على إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها، والتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية لإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والخطط والبرامج القطاعية، في إطار تتبع التزامات المغرب على المستوى الدولي، وإعداد التقارير الوطنية بشأن التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان وتقديمها ومناقشتها والتفاعل بشأنها مع البيئات الدولية المعنية.

كما تعمل المندوبية، بموجب مشروع المرسوم، على تعزيز الانخراط في المبادرات والقضايا الدولية في مجال حقوق الإنسان، والإسهام في تعزيز المشاركة الوطنية في الهيئات والمحافل الدولية، والإسهام في دراسة مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي تعترف المملكة المغربية الانخراط فيها أو المصادقة عليها، مع اقتراح كل تدبير من شأنه ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، حيز التنفيذ.

وأُسند المشروع لـمندوبية حقوق الإنسان القيام بكل عمل واتخاذ كل مبادرة من شأنها النهوض بحقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية وترصيد المكتسبات الوطنية في هذا المجال، وتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية.

ويؤكد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، بحسب المذكرة التقديمية لمشروع المرسوم، أن هذا الأخير يهدف إلى تعزيز "مكتسبات هذه المؤسسة وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والصكوك الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضاراً للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان."

وبحسب المصدر ذاته فإن الأدوار التي تضطلع بها المندوبية الوزارية أظهرت أنها "لم تعد تقتصر فقط على القيام بإعداد وتقديم التقارير والتي يصل معدلها إلى تقديم تقريرين على الأقل كل سنة، بل إنها تشمل أيضاً تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان ومدى ترجمتها في السياسات القطاعية، سواء على مستوى هيئات المعاهدات أو على مستوى مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل أو آليات الإجراءات الخاصة، هذا دون إغفال الحضور المتنوع في مختلف المحطات والمحافل الدولية لحقوق الإنسان، والإشراف على احتضان بلادنا لفعاليات دولية كبرى."

وتابع وهبي أن "هذه المسؤوليات والأدوار تزايدت مع ارتفاع حجم واتساع نطاق تفاعل المملكة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في سياق استحضار متطلبات انخراط بلادنا في نظام البلاغات الفردية أمام هيئات المعاهدات التي تبلغ حالياً خمس آليات تعاقدية مختصة، فضلاً عن تنسيق التفاعل مع إجراءات خاصين تابعين لمجلس حقوق الإنسان معنيين بنظام البلاغات الفردية، إضافة إلى مراعاة الحاجيات المرتبطة بتنامي انفتاح المملكة في السنوات العشر الأخيرة على زيارات الآليات الأممية لحقوق الإنسان."

ويستهدف مشروع المرسوم، بحسب وهبي، "تطوير مجالات العمل المتصلة بتتبع الوفاء بالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتقوية الخبرة الوطنية وتنميين الممارسات الفضلى ذات الصلة وتأمين المشاركة الوطنية النشيطة على مستوى التفاعل الدولي، وذلك باعتبارها اختصاصاً أساسياً للمندوبية الوزارية."

ويرمي المشروع إلى "ترصيد مكتسبات التنسيق المؤسسي في مجال حقوق الإنسان والذي أضحي ممارسة فضلى على مستوى ضمان التنسيق والانسجام بين الفاعلين، حيث أنط المشروع بالمندوبية الوزارية مهمة تنسيق السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان، من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية وتتبع تنفيذها."

واستهدف المشروع "مراجعة الجوانب الوظيفية للهيكل التنظيمية للمندوبية الوزارية بهدف تقويتها وملاءمتها وتكييفها وتدقيقها والحفاظ على مكتسباتها، اعتباراً لكون الممارسة أظهرت عدم اتساق الهيكلة المحددة في المرسوم المحدث والمنظم للمندوبية مع الوظائف والمهام الواقعية التي تقوم بها المؤسسة."

واتجه مشروع المرسوم إلى إحداث هيكلة وظيفية متناسقة ومتكاملة، تضم: "مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع، ومديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، ومديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة."

وأشارت المذكرة التقديمية إلى أن "المشروع المستوحى من تجربة 14 سنة من عمل المندوبية الوزارية ومن توجهات مرجعيات أممية وتجارب وممارسات دولية فضلى، سيساعد على تعزيز أداء المندوبية الوزارية لاختصاصاتها وتطوير قيامها بمهامها، بشكل معقلن ومتخصص ومنسجم."

الحكومة تضع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان تحت وصاية "أخنوش" وتسحبها من "وهبي"

11 سبتمبر 2025 - 15:00

صادقت الحكومة اليوم الخميس، على مرسوم جعل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، تحت وصاية رئيس الحكومة «عزيز أخنوش»، بعدما كانت تحت وصاية وزير العدل عبد اللطيف وهبي، الذي غاب عن اجتماع الحكومة اليوم الخميس.

ولم يجب الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى بايتاس، في الندوة الصحافية التي تلت الاجتماع الأسبوعي للحكومة، عن سؤال صحفي وجه إليه، حول خلفيات هذا التعديل، مكتفيا بالقول، إنه بالفعل، صادق المجلس الحكومي على المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم وهيكلية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وإلحاقها برئاسة الحكومة.

وأفاد بايتاس، بأن الحكومة سعت من خلال المرسوم، إلى «مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان».

وتحدث الناطق الرسمي عن سياق يأتي فيه المرسوم، يتمثل في عضوية المندوبية في مجلس حقوق الإنسان، وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملائمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

<https://rue20.com/935496.html#:~:text=%D9%81%D9%8A%2011%20%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%202025&text=%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%8C%20%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%87,%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA%20%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%8B%D8%A7%20%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84.>

الحكومة تسحب ملف حقوق الإنسان من وزارة العدل... إعادة تموقع وتوسيع المهام

11 سبتمبر 2025

صادق مجلس الحكومة، خلال اجتماعه الأسبوعي يوم الخميس 11 شتنبر 2025، على المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم وهيكلية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وإلحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت تابعة سابقاً لوزارة العدل. وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن الهدف من هذا المرسوم هو تعزيز مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ودعم أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان.

وأشار بايتاس، خلال الندوة الصحفية التي أعقبت اجتماع المجلس، إلى أن إعادة الهيكلة تأتي لتعزيز التزامات المملكة الدولية تجاه الآليات الأممية والإقليمية، ومواكبة إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها ضمن السياسات العمومية.

وأضاف أن المرسوم يوفر إطاراً مؤسسياً للحوار والتفكير بشأن مستجدات القضايا الحقوقية، ويعزز قدرات الفاعلين المعنيين، ويساهم في تهمين الخبرات الوطنية وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي.

كما ستمكن الهيكلة الجديدة المندوبية من متابعة إعداد وتقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق القوانين المنظمة، وتنسيق عملها مع القطاعات والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى دعم شبكة الآليات الدولية لتتبع تنفيذ التوصيات والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية أو تنظيمها.

وتعكس هذه الخطوة الدور المحوري لحقوق الإنسان في الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس والمكانة الدستورية التي خصصها دستور المملكة لقضايا حقوق الإنسان.

وتتضمن الهيكلة الجديدة أربع مديريات رئيسية:

- مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع
- مديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي
- مديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني
- مديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة.

بايتاس يكشف آليات وأدوار مرسوم "مندوبية حقوق الإنسان"

الخميس 11 شتنبر 2025 - 15:09



صادق مجلس الحكومة، خلال اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم وهيكل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وإحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت في السابق تابعة لوزارة العدل.

وفي تفاعله مع الأسئلة الصحفية، أوضح الناطق الرسمي لباسم الحكومة، أن "هذا المرسوم يهدف إلى إعادة تنظيم هذه المندوبية وتحديد اختصاصاتها بما يعزز مكانتها كآلية بين وزارية موضوعة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، باعتبارها ذات وظيفة وطنية في مجال حقوق الإنسان". وتضطلع المندوبية، يضيف المتحدث "بمتابعة علاقة المملكة بالآليات الأممية والإقليمية، والوفاء بالتزامات الدولية للمملكة المغربية، ومتابعة إدماج التوصيات الصادرة عن تلك الآليات في السياسات العمومية، وتوفير إطار مؤسس للحوار والتفكير في القضايا الحقوقية الدولية، وتعزيز قدرات الحقوقيين المعنيين بحقوق الإنسان، وتقاسم الممارسات الفضلى على الصعيدين الدولي والوطني". ويتوخى هذا المرسوم، يورد بايتاس "مواكبة الأدوار المتنامية للمندوبية من خلال تحديث وإعداد ومواكبة تقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق المقتضيات التنظيمية ذات الصلة، وبالتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ودعم الشبكة الوطنية لآلية التتبع وتنفيذ التوصيات عبر تنسيق أشغال لجناتها التنفيذية، والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية".

وبحسب بايتاس، فإن "هذا التوجه يعكس المكانة المحورية التي تحتلها حقوق الإنسان في الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي الأوراش المهيكلية التي يريها، فضلاً عن المكانة الدستورية التي خولها دستور المملكة لقضايا حقوق الإنسان بوصفها ركناً أساسياً في البناء المؤسسي". وأشار إلى أنه "بناءً على ما سبق، عملت الحكومة على دعم وتطوير هذه المندوبية بما يتماشى مع توجهات المملكة وتنامي أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي، والمتطلبات الإدارية والوظيفية اللازمة

وشدد على أن "المرسوم سيمكن من توفير هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة تضم أربع مديريات: أولاً، مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع، وثانياً، مديرية الدراسات والرصد والتعاون الإقليمي، وثالثاً، مديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، والتي تدخل فيها الخبرة الوطنية وتأمينها وترصيدها، ورابعاً، مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة". وخلص إلى أن "هذا المرسوم الجديد سيعطي هذه المندوبية آلية عمل وأدوات أكبر لتلعب أدوارها بشكل كامل، وفق التطور الذي عرفه ملف حقوق الإنسان في البلاد.

<https://thevoice.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%87%D9%8A-%D8%A5%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88>

الحكومة تنهي إشراف وزير العدل على مندوبية حقوق الإنسان



صادقت الحكومة على مشروع مرسوم ينهي إشراف وزارة العدل على المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وينقل الإشراف عليها إلى رئيس الحكومة.

وفي هذا الإطار، قال الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال الندوة الصحافية التي أعقبت اجتماع المجلس الحكومي يوم الخميس 11 شتنبر 2025، إن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تم إلحاقها برئاسة الحكومة.

وأشار إلى أن المرسوم رقم 2.25.541 المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يهدف إلى إعادة تنظيم هذه المؤسسة وتحديد اختصاصاتها بما "يعزز مكانتها كآلية بين-وزارية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، باعتبارها بنية ذات وظيفة دولية في مجال حقوق الإنسان".

وتضطلع المندوبية، بحسب المرسوم الذي قدّمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح، بمهام تتبّع علاقة المملكة بالآليات الأممية والإقليمية، وذلك "وفاء بالالتزامات الدولية للمغرب".

كما تتولى تتبّع إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات ضمن السياسات العمومية، وتوفير إطار مؤسسي للحوار والتفكير بشأن المستجدات والقضايا الحقوقية الدولية، فضلاً عن تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية الخبرة الوطنية وتقاسم مخرجات الممارسات الفضلى على الصعيدين الوطني والدولي.

وأضاف بايتاس أن المرسوم يتوخى كذلك مواكبة الأدوار المتنامية للمندوبية الوزارية من خلال تحيين وإعداد ومواكبة تقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق المقتضيات التنظيمية ذات الصلة، إلى جانب التنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ودعم الشبكة الدولية لآليات التبعية وتنفيذ التوصيات عبر تنسيق أشغال لجننتها التنفيذية، فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات الدولية والقارية أو تنظيمها.

ويجسد هذا التوجه، بحسب المصدر ذاته، المكانة المحورية التي تحتلها حقوق الإنسان في الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، فضلاً عن المكانة الدستورية التي "خولها الدستور لقضايا حقوق الإنسان، بوصفها ركناً أساسياً في البناء الدستوري والمؤسساتي للدولة".

وأكد الناطق الرسمي باسم الحكومة أن هذه الأخيرة "عملت على دعم وتطوير تموقع المندوبية بما ينسجم مع توجهات المملكة وتنامي أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي، مع توفير المتطلبات الإدارية والوظيفية اللازمة للنهوض برسالتها".

وأوضح أن المرسوم "سيمكن من توفير هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة تضم أربع مديريات"، وهي مديرية إعداد التقارير الوطنية والتبعية، ومديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، ومديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة.

وشدد على أن هذا المرسوم الجديد من شأنه أن "يمنح المندوبية إمكانيات أكبر للاضطلاع بأدوارها بشكل كامل، بما يواكب التطور الذي عرفه ملف حقوق الإنسان في البلاد".

ويأتي هذا المشروع، بحسب بلاغ للمجلس الحكومي، "لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الدولية، ومع التزاماتها الطوعية في مجال حقوق الإنسان".

كما يندرج في إطار "استحضار المكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولاسيما في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان، وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان".

بعد سحبها من وزارة العدل... إلحاق مندوبية حقوق الإنسان برئاسة الحكومة



صادق مجلس الحكومة، المنعقد اليوم الخميس 11 شتنبر 2025 بالرباط، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541، المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح السغروشنى. وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال الندوة الصحفية التي أعقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يندرج في إطار تعزيز مكتسبات المندوبية وتقوية وسائل عملها، انسجاما مع التزامات المملكة المغربية في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

واعتبر بايتاس أن هذه الخطوة تعكس المكانة المرموقة للمغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما في ظل عضويته بمجلس حقوق الإنسان، وحضوره الفاعل في المنظومات الأممية والإقليمية، مشيرا إلى أن هذا التعديل يأتي لإعادة ملائمة أدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المرتبطة بالآليات الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير والتتبع في المجال الحقوقي، انسجاما مع قرارات المنتظم الدولي. ويهدف مشروع المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية وتحديد اختصاصاتها، عبر إرساء هيكلية متناسقة ومتكاملة، تستند إلى التجربة العملية والخبرة المكتسبة، بما يضمن تبني أفضل الممارسات الدولية. ووفق الناطق الرسمي باسم الحكومة، فإن المرسوم يرسخ مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، ويدعم أدوارها وطنيا ودوليا في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وأشار بايتاس إلى أن هذا الإجراء سيمكن المندوبية من متابعة إعداد وتقديم التقارير الدولية، والتعامل مع الشكاوى الفردية وفقا للقوانين الجاري بها العمل، إضافة إلى تعزيز التنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات الوطنية. كما يوفر المرسوم إطارا مؤسسيا

للحوار والتفكير بشأن المستجدات الحقوقية، ويسمح بنثمين الخبرات الوطنية وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي. وأضاف المسؤول الحكومي أن التنظيم الجديد سيتيح أيضا للمندوبية الانخراط الفعّال في المؤتمرات الإقليمية والدولية أو تنظيمها، بما يترجم الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، ويكرس المكانة الدستورية التي تحظى بها قضايا حقوق الإنسان في المملكة.

وتشمل الهيكلة الجديدة أربع مديريات رئيسية، وهي مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع، ومديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، ومديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة. تجدر الإشارة إلى أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أحدثت سنة 2011 كآلية حكومية مركزية تعنى بملف حقوق الإنسان، وتكلف بمتابعة تنفيذ التزامات المغرب في هذا المجال، وإعداد التقارير الوطنية، والتنسيق مع المنظمات الأممية والإقليمية، إلى جانب تعزيز الحوار مع الفاعلين المدنيين والحقوقيين على الصعيد الوطني.

مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صادق مجلس الحكومة، الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المشروع يأتي، أيضاً، استحضاراً للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوزن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وحسب الوزير، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلة وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعاً للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

الحكومة تصادق عن مرسوم لإعادة هيكلة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صادق مجلس الحكومة اليوم الخميس 11 شتنبر 2025 على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

ويأتي هذا المشروع لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملائمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلة وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

<https://www.barlamane.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A5%D8%B9-2>

مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم لإعادة تنظيم المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان قدمته الوزيرة السغروشني



صادق مجلس الحكومة، المنعقد اليوم الخميس 11 شتنبر 2025 برئاسة عزيز أخنوش على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وحسب بلاغ للحكومة، يأتي هذا المشروع لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوزن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

ووفقا لذات المصدر، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي .

وفي ذات الاجتماع تم التداول والمصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.23.589 يتعلق ببعض معدات رش منتجات حماية النباتات، قدمه أحمد البواري، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. ويندرج مشروع هذا المرسوم في إطار تطبيق مقتضيات المادة 46 من القانون رقم 76.17 المتعلق بحماية النباتات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.66 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)، والذي يشكل الإطار القانوني الجديد الذي يمكن من رصد الآفات الضارة بالنباتات ومراقبتها ومكافحتها، وذلك من أجل ضمان حماية الصحة النباتية للرصيد النباتي على الصعيد الوطني.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد فئات معدات رش منتجات حماية النباتات التي تخضع للمراقبة المنصوص عليها في المادة 46 من القانون السالف الذكر، وكذا المواصفات التقنية التي يجب أن تستجيب لها معدات الرش المذكورة.

وتداول مجلس الحكومة وصادق على مشروع المرسوم رقم 2.25.432 بتغيير وتنظيم المرسوم رقم 2.14.782 الصادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) المتعلق بتنظيم وبكيفية سير الشرطة البيئية، قدمته ليلي بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

ووفقا للبلاغ، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى تغيير وتنظيم المرسوم رقم 2.14.782 المتعلق بتنظيم وبكيفية سير الشرطة البيئية، وذلك من أجل الرفع من فعالية تدخل الشرطة البيئية المحدثة بموجب المادة 35 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وأضاف المصدر، أن مشروع هذا المرسوم يتضمن تعديلات تهم: توسيع مهام الشرطة البيئية ليشمل، علاوة على مجالات التدخل المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.14.782 السالف الذكر، القيام بمهام المراقبة والتفتيش والبحث والتحري ومعاينة المخالفات المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل وتحرير المحاضر في شأنها؛ مع تحيين شروط التعيين في الشرطة البيئية؛ والتنصيب على إعداد مخطط وطني ينبثق من مخططات جهوية للمراقبة البيئية؛ واستفادة مفتشي الشرطة البيئية من زي نظامي لمزاولة مهامهم، يحدد شكله وخصائصه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالبيئة.

الحكومة تصادق على إعادة تنظيم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

11 سبتمبر، 2025 - 3:41 مساءً



صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 القاضي بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والذي قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الناطق الرسمي باسم الحكومة، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان مصطفى بايتاس، في تصريح صحفي عقب انعقاد المجلس، أن المشروع يهدف إلى تعزيز مكتسبات المندوبية وتقوية آليات عملها، بما يضمن الالتزام بالتزامات المملكة المغربية الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى الوفاء بالالتزامات الطوعية.

وأشار بايتاس إلى أن هذا الإصلاح يراعي المكانة المرموقة للمملكة على مستوى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في إطار عضويتها بمجلس حقوق الإنسان ومساهمتها الفاعلة في المنظمات الأممية والإقليمية. كما يهدف المشروع إلى إحداث هيكلة وظيفية متكاملة ومتخصصة تحدد اختصاصات المندوبية وفق الخبرات العملية والتجارب السابقة، مع الاعتماد على أفضل الممارسات الدولية لضمان فعالية الدور المؤسسي للمندوبية في مجالات التنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة.

https://al3omk.com/1098882.html?fbclid=IwY2xjawM4urtleHRuA2FlbQlXMAbIcmIkETE3anZoamJGVkwzTEdUSWtLAR7YHdptc7zmHVgoM_2WDk-qTUjQ_3qpAzCpXrgVI0edTfIQHvabOBIIWhY2A_aem_OJfVzU5KGAY5Ynj-lQjBcg

الحكومة تسحب “مندوبية حقوق الإنسان” من وهبي وتلحقها بأخنوش



صادق مجلس الحكومة، خلال اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم وهيكلية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وإلحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت في السابق تابعة لوزارة العدل.

وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن المرسوم يهدف إلى تعزيز مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ودعم أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان.

وأشار خلال الندوة الصحفية التي تلت اجتماع مجلس الحكومة، إلى أن إعادة الهيكلة تأتي في إطار تعزيز التزامات المملكة الدولية تجاه الآليات الأممية والإقليمية، ومواكبة إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها ضمن السياسات العمومية. وأضاف أن المرسوم يوفر إطاراً مؤسسياً للحوار والتفكير بشأن مستجدات القضايا الحقوقية، ويعزز قدرات الفاعلين المعنيين، ويتيح تثمين الخبرات الوطنية وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي.

كما أشار بايتاس إلى أن المندوبية ستتمكن بموجب المرسوم من متابعة إعداد وتقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق القوانين المنظمة، وتنسيق عملها مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

كما سيتم دعم شبكة الآليات الدولية لتتبع وتنفيذ التوصيات والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية أو تنظيمها، بما يعكس الدور المحوري لحقوق الإنسان في الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، والمكانة الدستورية التي خصصها دستور المملكة لقضايا حقوق الإنسان.

وتتضمن الهيكلة الجديدة أربع مديريات رئيسية: مديرية إعداد التقارير الوطنية والتتبع، ومديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، ومديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة. ويتيح هذا التنظيم للمندوبية تعزيز إمكانياتها على مستوى التخطيط، والمتابعة، والتنسيق، والنهوض بمهامها بشكل كامل، بما يواكب التطورات الحديثة لملف حقوق الإنسان في المغرب ويعكس الالتزام المتنامي للدولة في هذا المجال.

وهبي يفقد وصايته على مندوبية حقوق الإنسان

الخميس 11 سبتمبر 2025 - 14:42



صادق مجلس الحكومة في اجتماعه الأسبوعي، اليوم الخميس 11 شتنبر الجاري، على مرسوم جديد يقضي بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مع إلحاقها برئاسة الحكومة بعدما كانت خاضعة لوزارة العدل التي يشرف عليها عبد اللطيف وهبي.

وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن المرسوم يهدف إلى "تعزيز مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ودعم أدوارها على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان".

وأضاف بايتاس خلال الندوة الصحفية الأسبوعية أن إعادة الهيكلة تأتي في إطار التزامات المغرب الدولية تجاه الآليات الأممية والإقليمية، ومن أجل إدماج التوصيات الحقوقية في السياسات العمومية.

وأكد أن المرسوم يوفر إطارا مؤسسيا للحوار والتفكير في القضايا الحقوقية، ويعزز قدرات الفاعلين، ويسمح بتنشيط الخبرات الوطنية وتقاسم الممارسات الفضلى.

وستمكن هذه الخطوة المندوبية من إعداد وتقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق القوانين، مع تنسيق جهودها مع باقي القطاعات والمؤسسات، والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية أو تنظيمها.

وتنص الهيكلة الجديدة على أربع مديريات رئيسية: مديرية اعداد التقارير الوطنية والتتبع، مديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، مديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، ومديرية الميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة.

وترى الحكومة أن هذا التنظيم سيعزز قدرات المندوبية على التخطيط والمتابعة والتنسيق، ويمنحها إمكانيات أكبر للنهوض بمهامها في ظل التطورات التي يشهدها ملف حقوق الإنسان في المغرب.

<https://www.ahdatdakhla.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D9%91%D8%AE-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF>

المغرب يرسخ ريادته الحقوقية: هيكلة جديدة للمندوبية الوزارية تعزز الالتزامات الوطنية والدولية



في خطوة استراتيجية تؤكد على عمق التزامه بمسار حقوق الإنسان، صادق مجلس الحكومة المغربية اليوم الخميس على مشروع مرسوم لإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مما يمثل دفعة قوية لتعزيز المكتسبات الحقوقية للمملكة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد تم تقديم مشروع المرسوم رقم 2.25.541 من قبل الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح، حيث يهدف إلى تقوية مكانة المندوبية وتزويدها بوسائل عمل حديثة وفعالة.

وفي تصريح له عقب اجتماع المجلس، أكد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، السيد مصطفى بايتاس، أن هذا التحديث الهيكلي يأتي استجابة لمتطلبات الوفاء بالتزامات المغرب الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن هذه الخطوة تكتسب أهمية خاصة في ظل المكانة المرموقة التي يحظى بها المغرب داخل المنظومة الدولية، لا سيما مع عضويته الحالية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومساهماته الفاعلة في الآليات الحقوقية الإقليمية والدولية.

ويهدف المرسوم الجديد إلى موازنة أدوار المندوبية مع أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال إحداث هيكلة وظيفية متكاملة ومتخصصة، تسعى الحكومة إلى ضمان تنفيذ أكثر فعالية للسياسات الحقوقية، بما يعكس التجربة المكتسبة ويستجيب للتحديات المعاصرة. تأتي هذه الخطوة لترسخ دور المندوبية كآلية محورية في تنسيق السياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد على الإرادة الراسخة للمملكة المغربية في المضي قدماً نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

<https://www.telegraphe.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

الحكومة تصادق عن مشروع مرسوم لإعادة هيكلة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في تصريح عقب انعقاد مجلس الحكومة، إن مشروع المرسوم يهدف إلى تعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقوية أدوات عملها، بما يضمن التزام المملكة المغربية بتطبيق ما نص عليه الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في هذا المجال.

وأضاف أن المشروع يعكس مكانة المغرب على الصعيد الدولي، خاصة في سياق عضويته بمجلس حقوق الإنسان ومساهمته الفعالة في المنظومات الأممية والإقليمية، مع ضمان توافق وظائف وأدوار المندوبية مع المعايير الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير ومتابعة حقوق الإنسان، وفق قرارات المجتمع الدولي ذات الصلة.

وأشار الوزير إلى أن المرسوم يهدف إلى إعادة تنظيم المندوبية وتحديد اختصاصاتها بشكل واضح، عبر إنشاء هيكلية وظيفية متكاملة ومتخصصة، تأخذ بعين الاعتبار الخبرة العملية والممارسات الفضلى على المستوى الدولي لضمان فعالية أكبر في أداء مهامها.

<https://24saa.com/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%82-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b1%d8%b3%d9%88%d9%85-%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84>

الحكومة تصادق على مرسوم إعادة تنظيم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان



24 ساعة-م.م.ع

صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح السغروشني.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المشروع يأتي، أيضاً، استحضاراً للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوزن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن ملائمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وحسب الوزير، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعاً للاختصاصات وللدور والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

المنذوبية الوزارية لحقوق الإنسان تنتقل إلى وصاية رئيس الحكومة

الخميس 11 سبتمبر 2025 - 15:02



صادق مجلس الحكومة ، في اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على مرسوم يقضي بإعادة تنظيم وهيكلية المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مع إلحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت تابعة لوزارة العدل.

وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال ندوة صحافية عقب الاجتماع، أن الهدف من هذه الخطوة هو “تعزيز مكانة المنذوبية كآلية وزارية مرجعية تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة”، بما يتيح لها الاضطلاع بأدوار أكبر على المستويين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان.

وأشار بايتاس إلى أن إعادة الهيكلة تأتي في إطار الوفاء بالتزامات المملكة تجاه الآليات الأممية والإقليمية، وضمن إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها في السياسات العمومية، فضلاً عن توفير إطار مؤسسي للحوار والتفكير بشأن القضايا الحقوقية المستجدة.

ووفقاً للمرسوم الجديد، ستتولى المنذوبية متابعة إعداد وتقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق القوانين، إضافة إلى تنسيق جهودها مع القطاعات والمؤسسات المعنية، والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية ذات الصلة.

إلحاق مندوبية حقوق الإنسان برئاسة الحكومة

11 سبتمبر، 2025



تقرر يوم الخميس 11 شتنبر إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برئاسة **الحكومة المغربية**، بدل وزارة العدل.
وجاء هذا القرار بالتزامن مع المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، **الناطق الرسمي** باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.
وأضاف أن هذا المشروع يأتي، أيضا، استحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوزن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وحسب الوزير، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللدور والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.



<https://rni.ma/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF/>

مجلس الحكومة يتدارس إعادة تنظيم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

الثلاثاء، 9 سبتمبر، 2025 - 18:09



ينعقد، الخميس المقبل، مجلس للحكومة برئاسة عزيز أخنوش، رئيس الحكومة. وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن المجلس سيتدارس في بدايته ثلاثة مشاريع مراسيم، يتعلق الأول منها ببعض معدات رش منتجات حماية النباتات، والثاني بتغيير وتنظيم المرسوم الصادر في شأن تنظيم وكيفيات سير الشرطة البيئية، فيما يتعلق الثالث بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها.

وأشار المصدر ذاته، إلى أن المجلس سيواصل أشغاله بدراسة اتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون، الموقع بالرباط في 18 مارس 2025، مع مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور.

ويختتم المجلس أشغاله – يضيف البلاغ- بدراسة مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور.



<https://anfanews.com/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AD/>

هيكلية جديدة للمندوبية الوزارية تعيد حقوق الإنسان إلى قلب القرار الحكومي

11 سبتمبر، 2025



في خطوة وصفت بالاستراتيجية، صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على مرسوم يعيد رسم ملامح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وينقلها من وصاية وزارة العدل إلى إشراف رئاسة الحكومة مباشرة. قرار يبدو في ظاهره إداريا، لكنه في عمقه يعكس إعادة تموضع مؤسسة حقوقية محورية في قلب صناعة القرار السياسي المغربي.

مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، اعتبر أن المرسوم يهدف إلى "تعزيز مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية"، وإضفاء قوة مؤسساتية أكبر على أدوارها، سواء في الداخل أو في المحافل الدولية.

من وزارة العدل إلى رئاسة الحكومة

هذا التحول في البنية الإدارية ليس مجرد تغيير في العنوان، بل إشارة سياسية إلى رغبة الحكومة في منح قضايا حقوق الإنسان أولوية مركزية. فالمندوبية لم تعد مجرد ذراع تقني لإعداد تقارير أو تنسيق ملفات، بل أصبحت جزءاً من مطبخ القرار الحكومي تحت عين رئيس الحكومة.

<https://albab.ma/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D9%8A%D8%AA-17/>

مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

2025/09/11



صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب انعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشياً مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المشروع يأتي، أيضاً، استحضاراً للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوزن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وحسب الوزير، يهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعاً للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

الحكومة تصادق على مشروع مرسوم بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صادق مجلس الحكومة، الخميس 11 شتنبر 2025، برئاسة عزيز أخنوش رئيس الحكومة، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

ويأتي هذا المشروع لتعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة وظائف وأدوار المندوبية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارت المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وذلك من خلال إحداث هيكلية وظيفية متناسقة ومتكاملة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل المباشر، والممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

https://lebouclage.com/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84/#google_vignette

إعادة هيكلة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صادق مجلس الحكومة يوم أمس الخميس 11 شتنبر 2025 على مشروع مرسوم يخص إعادة هيكلة وتنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتحديد اختصاصاتها.

الهيئة الجديدة تروم تقوية وسائل عملها انسجاما مع متطلبات الوفاء بالتزامات المغرب المعبر عنها في الدستور أولا، والمواثيق الأممية التي يعتبر المغرب طرفا فيها تانيا وما ينسجم كذلك مع وضعيته الحالية في مجلس حقوق الإنسان ثالثا وترسيخا لمساهماته في المنظومات الأممية والاقليمية لحقوق الإنسان رابعا، كل ذلك تم بالمصادقة على مشروع مرسوم رقم 25 541 2.

<https://www.pam.ma/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF>

مجلس الحكومة يتدارس إعادة تنظيم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان



ينعقد، اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، مجلس للحكومة برئاسة عزيز أخنوش، رئيس الحكومة.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن المجلس سيتدارس في بدايته ثلاثة مشاريع مراسيم، يتعلق الأول منها ببعض معدات رش منتجات حماية النباتات، والثاني بتغيير وتتميم المرسوم الصادر في شأن تنظيم وكيفيات سير الشرطة البيئية، فيما يتعلق الثالث بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها.

وأشار المصدر ذاته، إلى أن المجلس سيواصل أشغاله بدراسة اتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكامبيرون، الموقع بالرباط في 18 مارس 2025، مع مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور.

ويختتم المجلس أشغاله -يضيف البلاغ- بدراسة مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور.

الحكومة تصادق على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

الإخبارية 24 11 شتنبر 2025



الإخبارية 24

صادق مجلس الحكومة، اليوم الخميس 11 شتنبر، على مشروع المرسوم رقم 2.25.541 بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي بإسم الحكومة، مصطفى بايتاس، في لقاء صحفي عقب إنعقاد المجلس، أن هذا المشروع يأتي لتعزيز مكنتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات الوفاء بالتزامات المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والإلتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف بايتاس، أن هذا المشروع يأتي إستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

<https://aljadide24.ma/politique/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7>

أخنوش يسحب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من وهبي



صادق مجلس الحكومة، في اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على مرسوم يقضي بإعادة تنظيم وهيكل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مع إلحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت تابعة لوزارة العدل. وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال ندوة صحافية عقب الاجتماع، أن الهدف من هذه الخطوة هو "تعزيز مكانة المندوبية كآلية وزارية مرجعية تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة"، بما يتيح لها الاضطلاع بأدوار أكبر على المستويين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان.

وأشار بايتاس إلى أن إعادة الهيكلة تأتي في إطار الوفاء بالتزامات المملكة تجاه الآليات الأممية والإقليمية، وضمان إدماج وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها في السياسات العمومية، فضلاً عن توفير إطار مؤسسي للحوار والتفكير بشأن القضايا الحقوقية المستجدة.

ووفقاً للمرسوم الجديد، ستتولى المندوبية متابعة إعداد وتقديم التقارير الدولية، ومعالجة الشكاوى الفردية وفق القوانين، إضافة إلى تنسيق جهودها مع القطاعات والمؤسسات المعنية، والمشاركة في المؤتمرات القارية والدولية ذات الصلة.

أخنوش يسحب ملف حقوق الإنسان من وزارة العدل



شهدت الهيكلية الحكومية المغربية تحولاً مؤسسياً لافتاً، بعدما صادق مجلس الحكومة خلال اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس على مرسوم يقضي بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مع إلحاقها مباشرة برئاسة الحكومة بعد أن كانت تابعة لوزارة العدل.

ويُعتبر هذا التحول، وفق مراقبين، خطوة استراتيجية لسحب ملف حساس وذو رمزية من يد وزير العدل عبد اللطيف وهبي، ليصبح تحت إشراف مباشر لرئيس الحكومة عزيز أخنوش، ما يمنح القرار أبعاداً سياسية داخلية وخارجية في آن واحد.

وأوضح مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن الهدف من هذه الهيكلية هو تعزيز مكانة المندوبية كمرجعية عليا تحت إشراف رئيس الحكومة، وتمكينها من أداء أدوار أقوى على المستويين الوطني والدولي، ومواكبة التزامات المغرب تجاه الآليات الأممية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

ويتضمن المرسوم إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمندوبية حول أربع مديريات كبرى تشمل: إعداد التقارير الوطنية والتتبع، الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي، التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني، والميزانية والموارد البشرية والشؤون العامة. وتتيح هذه الهندسة المؤسساتية صلاحيات أوسع وقدرة أكبر على التخطيط والتنسيق والانفتاح على المجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز حضور المغرب في المحافل الدولية. وبموجب هذه الهيكلية، ستنتمك المندوبية من متابعة التقارير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، التعامل مع الشكاوى الفردية وفق القوانين الوطنية، وتنسيق جهود مختلف القطاعات والمؤسسات، إلى جانب المشاركة الفاعلة في المؤتمرات القارية والدولية، بما يعكس التزام المغرب برؤية الملك محمد السادس التي تعتبر حقوق الإنسان ركيزة مركزية في السياسات العمومية. لكن القرار يحمل أيضاً بعداً سياسياً داخلياً واضحاً، إذ سحب من وهبي ملفاً يمنحه نفوذاً إضافياً داخل الحكومة، ليصبح تحت إشراف أخنوش الذي عزز بذلك موقعه كفاعل أساسي في هذا المجال، ما قد يؤثر على التوازنات داخل التحالف الحكومي ويعيد طرح تساؤلات حول توزيع الصلاحيات الحقيقية في التجربة الحكومية الحالية.



Agence MAP
Média contrôlé par

#MapActu

<https://www.facebook.com/100067624583368/posts/1108605424736933/?mibextid=wwXlfr&rdid=sSM3e#VjvulQcNnem>

Publication de Agence MAP



Agence MAP

Média contrôlé par l'État dans le pays suivant : Maroc · 11 septembre, 19:11 ·

#MapActu

مشروع المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سيمكنها من الاضطلاع بأدوارها بشكل كامل (السيد بايتاس)

<https://rs.map.ma/4ghAZMq>



#<https://www.facebook.com/100090858512580/posts/742066895498588/?rclid=bKyX1Mxrnly4LnaF>

Publication de العمق المغربي



العمق المغربي

11 septembre, 15:34 · 🌐

...

صادق مجلس الحكومة، خلال اجتماعه الأسبوعي اليوم الخميس 11 شتنبر 2025، على المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم وهيكلية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وإلحاقها برئاسة الحكومة، بعدما كانت في السابق تابعة لوزارة العدل.

التفاصيل: <https://al3omk.com/1098882.html>



الحكومة تسحب "مندوبية حقوق الإنسان" من وهي وتلحقها بأخنوش



[#https://www.facebook.com/100044150723730/posts/1349427909872220/?ridid=vzbtbikLILJSb1od](https://www.facebook.com/100044150723730/posts/1349427909872220/?ridid=vzbtbikLILJSb1od)

Publication de حزب التجمع الوطني للأحرار - Rassemblement National des Indépendants - RNI



حزب التجمع الوطني للأحرار - Rassemblement National des Indépendants - RNI

11 septembre, 15:01 · 🌐

الحكومة تصادق على تعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقوية وسائل عملها



RNI.MA

الحكومة تصادق على تعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقوية وسائل عملها - التجمع الوطني للأحرار

👍👎❤️ 57

13 commentaires 4 partages



anbaetv • Suivre
Audio d'origine

<https://www.instagram.com/reel/D0dxj4DiQ3K/?igsh=cW5kZ3c4Y2w0cm05>

بايتاس يكشف تفاصيل مشروع إعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



alyaum24.com

11 septembre, 15:01

<https://www.facebook.com/watch/?v=1825150578885093>



<https://www.mapnews.ma/fr/actualites/politique/le-projet-de-d%C3%A9cret-portant-r%C3%A9organisation-de-la-d%C3%A9l%C3%A9gation-interminist%C3%A9rielle>

Le projet de décret portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme lui permettra d'exercer pleinement ses missions (M. Baitas)

11 septembre 2025



Rabat - Le projet de décret portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme lui permettra d'exercer pleinement ses missions, a affirmé, jeudi à Rabat, le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas.

En réponse à une question lors du point de presse à l'issue du Conseil de gouvernement, M. Baitas a précisé que le gouvernement a tenu à soutenir et à développer cette Délégation conformément aux orientations du Royaume et à l'évolution de ses rôles tant au niveau national qu'international, tout en fournissant les exigences administratives et fonctionnelles nécessaires à la promotion de ses missions.

Et d'ajouter que cette orientation reflète la place clé accordée à la question des droits de l'Homme conformément à la Vision éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, ainsi qu'au niveau des chantiers structurants pour les politiques publiques portées par le Souverain, outre l'intérêt accordé à cette question aux niveaux constitutionnel et institutionnel.

Par ailleurs, M. Baitas a noté que ce projet de décret a pour objectif de réorganiser la Délégation et de définir ses attributions, afin de renforcer son rôle en tant que mécanisme interministériel placé sous la supervision du Chef du gouvernement, et ce en tant qu'entité à vocation internationale dans le domaine des droits de l'Homme.

Dans ce sens, il a souligné que la Délégation sera désormais appelée à assurer le suivi des relations du Maroc avec les mécanismes onusiens et régionaux, conformément aux engagements internationaux du Royaume.

Et de préciser que cette structure aura également pour mission de veiller à l'intégration et à la mise en œuvre des recommandations issues de ces mécanismes dans les politiques publiques nationales, de fournir un cadre institutionnel favorable au dialogue et d'engager la réflexion autour des questions émergentes en matière de droits de l'Homme à l'échelle internationale.

La Délégation veille à renforcer les capacités des acteurs concernés en valorisant l'expertise marocaine et en favorisant l'échange des meilleures pratiques au niveau national et international, a-t-il poursuivi.

Ce décret permettra à la Délégation d'accompagner ses rôles croissants, notamment à travers l'actualisation et la préparation des rapports internationaux, le suivi de leur présentation, mais aussi le traitement des plaintes individuelles, dans le respect des dispositions réglementaires, notant que la coordination avec les secteurs et institutions compétents sera également renforcée, tout comme la participation du Maroc aux réseaux internationaux de suivi et de mise en œuvre des recommandations ainsi qu'à la tenue et à l'organisation de conférences continentales et internationales, a-t-il relevé.

Ce décret met en place une nouvelle architecture fonctionnelle, structurée autour de quatre directions: la préparation et le suivi des rapports nationaux, les études et la coopération internationale et régionale, la planification et les relations avec la société civile, ainsi que la gestion du budget, des ressources humaines et des affaires générales, a-t-il fait observer.

<https://www.mapexpress.ma/actualite/activite-gouvernementale/conseil-gouvernement-adopte-projet-decret-portant-reorganisation-delegation-interministerielle-aux-droits-lhomme/>

Le Conseil de gouvernement adopte un projet de décret portant



réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme

jeudi, 11 septembre, 2025 à 15:24

Rabat – Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, Amal El Fallah. Ce projet s'inscrit dans la dynamique de consolidation des acquis de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et de renforcement de ses moyens d'action, en phase avec les engagements constitutionnels du Royaume, les instruments internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que ses engagements volontaires en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, a indiqué le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse tenu à l'issue du Conseil.

Le texte tient également compte de la place distinguée du Royaume dans le système international des droits de l'Homme, notamment à travers sa qualité de membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution active au sein des mécanismes onusiens et régionaux, a-t-il dit. En outre, il vise à adapter les missions et rôles de la Délégation aux orientations internationales relatives aux mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports en matière de droits de l'Homme, conformément aux résolutions pertinentes adoptées par la communauté internationale.

Par ailleurs, M. Baitas a fait savoir que le projet de décret a pour objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée. Cette nouvelle architecture institutionnelle sera bâtie sur les compétences effectives et l'expérience acquise sur le terrain, tout en s'inspirant des meilleures pratiques internationales en la matière.

<https://prodv2-cdn.snrtnews.com/fr/article/le-conseil-de-gouvernement-adopte-un-projet-de-decret-portant-reorganisation-de-la>

Le Conseil de gouvernement adopte un projet de décret portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme

🕒 11/09/2025 - 16:05 | MAP



Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, Amal El Fallah

Ce projet s'inscrit dans la dynamique de consolidation des acquis de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et de renforcement de ses moyens d'action, en phase avec les engagements constitutionnels du Royaume, les instruments internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que ses engagements volontaires en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, a indiqué le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse tenu à l'issue du Conseil.

Le texte tient également compte de la place distinguée du Royaume dans le système international des droits de l'Homme, notamment à travers sa qualité de membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution active au sein des mécanismes onusiens et régionaux, a-t-il dit.

En outre, il vise à adapter les missions et rôles de la Délégation aux orientations internationales relatives aux mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports en matière de droits de l'Homme, conformément aux résolutions pertinentes adoptées par la communauté internationale.

Par ailleurs, M. Baitas a fait savoir que le projet de décret a pour objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée. Cette nouvelle architecture institutionnelle sera bâtie sur les compétences effectives et l'expérience acquise sur le terrain, tout en s'inspirant des meilleures pratiques internationales en la matière.

Droits de l'Homme : Le gouvernement redéfinit les attributions de la Délégation interministérielle

Un projet de décret a été adopté en Conseil de gouvernement, ce jeudi, dans l'objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée.

Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, Amal El Fallah

Ce projet s'inscrit dans la dynamique de consolidation des acquis de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et de renforcement de ses moyens d'action, en phase avec les engagements constitutionnels du Royaume, les instruments internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que ses engagements volontaires en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, a indiqué le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse tenu à l'issue du Conseil.

Le texte tient également compte de la place distinguée du Royaume dans le système international des droits de l'Homme, notamment à travers sa qualité de membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution active au sein des mécanismes onusiens et régionaux, a-t-il dit.

En outre, il vise à adapter les missions et rôles de la Délégation, à la tête de laquelle Mohammed El Habib Belkouch a été nommé en mars dernier, aux orientations internationales relatives aux mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports en matière de droits de l'Homme, conformément aux résolutions pertinentes adoptées par la communauté internationale.

Par ailleurs, M. Baitas a fait savoir que le projet de décret a pour objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée. Cette nouvelle architecture institutionnelle sera bâtie sur les compétences effectives et l'expérience acquise sur le terrain, tout en s'inspirant des meilleures pratiques internationales en la matière.

<https://fr.hespress.com/440807-baitas-la-delegation-interministerielle-aux-droits-de-lhomme-fait-peau-neuve.html>

Baitas : la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme fait peau neuve



Réorganisée et renforcée, la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme se dote d'une structure repensée et de missions élargies, permettant d'accompagner l'évolution du dossier des droits de l'Homme au Maroc et de consolider la présence du Royaume sur la scène internationale. C'est ce qu'a dévoilé jeudi le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas.

Répondant aux questions des journalistes lors du point de presse hebdomadaire tenu ce jeudi 11 septembre 2025 à l'issue de la réunion du Conseil de gouvernement, Baitas a détaillé le contenu du projet de décret n° 2.25.541 relatif à la réorganisation de la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme, que ledit Conseil vient d'approuver.

Selon le ministre, « ce décret a pour objectif de réorganiser la délégation et de définir ses attributions, afin de renforcer son rôle en tant que mécanisme interministériel placé sous la supervision du Chef du gouvernement, et ce en tant qu'entité à vocation internationale dans le domaine des droits de l'Homme ».

Le porte-parole a ainsi souligné que la Délégation sera désormais appelée à assurer le suivi des relations du Maroc avec les mécanismes onusiens et régionaux, conformément

aux engagements internationaux du Royaume. Elle aura également pour mission de veiller à l'intégration et à la mise en œuvre des recommandations issues de ces mécanismes dans les politiques publiques nationales.

Baitas a par ailleurs expliqué que le texte adopté « *instaure un cadre institutionnel de dialogue et de réflexion sur les évolutions des questions internationales relatives aux droits de l'Homme* ». Dans cette perspective, le gouvernement entend renforcer les capacités des acteurs concernés, en mettant en valeur l'expertise nationale et en favorisant le partage des bonnes pratiques, aussi bien au niveau interne qu'international.

Il a ajouté que ce décret permettra à la Délégation d'accompagner ses rôles croissants, notamment à travers l'actualisation et la préparation des rapports internationaux, le suivi de leur présentation, mais aussi le traitement des plaintes individuelles, dans le respect des dispositions réglementaires. La coordination avec les secteurs et institutions compétents sera également renforcée, tout comme la participation du Maroc aux réseaux internationaux de suivi et de mise en œuvre des recommandations.

De plus, le ministre a insisté sur l'importance de la dimension internationale de ce texte, précisant que « *la Délégation participera également à l'organisation et à la tenue de conférences continentales et internationales, reflétant ainsi la place centrale qu'occupent les droits de l'Homme dans la vision stratégique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI* ».

Il a noté que cette réforme s'inscrit dans la continuité des acquis constitutionnels du Royaume, qui ont consacré les droits de l'Homme comme l'un des piliers de l'édifice institutionnel. D'après Baitas, le gouvernement a œuvré à renforcer le positionnement de cette Délégation, en harmonie avec les orientations stratégiques du pays et l'élargissement de ses missions aux plans national et international, en lui dotant des moyens administratifs et fonctionnels nécessaires.

Concrètement, le décret met en place une nouvelle architecture fonctionnelle, structurée autour de quatre directions : la préparation et le suivi des rapports nationaux, les études et la coopération internationale et régionale, la planification et les relations avec la société civile, ainsi que la gestion du budget, des ressources humaines et des affaires générales.

Pour conclure, Baitas a estimé que « *ce nouveau décret offrira à la Délégation des moyens accrus pour exercer pleinement ses missions, en adéquation avec l'évolution qu'a connue la question des droits de l'Homme dans notre pays* ».

Réorganisation de la DIDH : Le Conseil du gouvernement adopte le projet de décret



Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, Amal El Fallah.

Ce projet s'inscrit dans la dynamique de consolidation des acquis de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et de renforcement de ses moyens d'action, en phase avec les engagements constitutionnels du Royaume, les instruments internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que ses engagements volontaires en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, a indiqué le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse tenu à l'issue du Conseil.

Le texte tient également compte de la place distinguée du Royaume dans le système international des droits de l'Homme, notamment à travers sa qualité de membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution active au sein des mécanismes onusiens et régionaux, a-t-il dit.

En outre, il vise à adapter les missions et rôles de la Délégation aux orientations internationales relatives aux mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports en matière de droits de l'Homme, conformément aux résolutions pertinentes adoptées par la communauté internationale.

Par ailleurs, M. Baitas a fait savoir que le projet de décret a pour objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée. Cette nouvelle architecture institutionnelle sera bâtie sur les compétences effectives et l'expérience acquise sur le terrain, tout en s'inspirant des meilleures pratiques internationales en la matière.

<https://www.lebrief.ma/un-projet-de-decret-pour-renforcer-la-delegation-interministerielle-aux-droits-de-lhomme-100122741/>

Un projet de décret pour renforcer la délégation interministérielle aux droits de l'Homme



Le projet de décret portant réorganisation de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme vise à lui permettre d'exercer pleinement ses missions et à renforcer son rôle au sein de l'architecture institutionnelle du Royaume. L'annonce a été faite, jeudi à Rabat, par le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement et porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse à l'issue du Conseil de gouvernement.

Mustapha Baitas a souligné que le gouvernement entend accompagner cette Délégation, conformément aux orientations nationales et à l'évolution de ses fonctions, tant au niveau interne qu'international. Cette réorganisation vise à doter l'institution des moyens administratifs et fonctionnels nécessaires à la promotion des droits de l'Homme et à l'intégration de cette dimension dans les politiques publiques, en droite ligne avec la vision éclairée du roi Mohammed VI.

Un rôle accru dans le suivi et la coopération internationale

Le projet de décret conforte la délégation dans son rôle de mécanisme interministériel placé sous la supervision du Chef du gouvernement. À ce titre, elle sera appelée à assurer le suivi des relations du Maroc avec les mécanismes onusiens et régionaux en matière de droits de l'Homme, à intégrer les recommandations issues de ces

mécanismes dans les politiques nationales, et à offrir un cadre institutionnel de dialogue autour des enjeux émergents.

La délégation sera également chargée de l'actualisation et de la préparation des rapports internationaux, du suivi de leur présentation, ainsi que du traitement des plaintes individuelles dans le respect des normes en vigueur. Par ailleurs, elle devra renforcer la coordination avec les institutions nationales et développer la coopération internationale, notamment par la participation du Maroc aux réseaux de suivi et aux conférences continentales et internationales.

Cette réorganisation s'appuiera sur une nouvelle architecture fonctionnelle, structurée autour de quatre directions clés : le suivi des rapports nationaux, les études et la coopération internationale, la planification et les relations avec la société civile, ainsi que la gestion des ressources humaines et des affaires générales.

Le gouvernement valide le projet de réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme

Réuni ce jeudi à Rabat, le Conseil de gouvernement a adopté un projet de décret redéfinissant l'organisation et les missions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Objectif : consolider ses acquis, renforcer ses moyens d'action et aligner ses missions sur les standards internationaux.



Le **Conseil de gouvernement** a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux **droits de l'Homme**, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, **Amal El Fallah**.

Ce texte s'inscrit dans une dynamique de consolidation des acquis de la Délégation et de renforcement de ses moyens d'action, en cohérence avec les engagements constitutionnels du Royaume, les conventions internationales ratifiées et les engagements volontaires du Maroc en matière de promotion et de protection des droits humains.

La réforme prend également en compte la place distinguée du Royaume dans le système

international des droits de l'Homme, en tant que membre du Conseil des droits de l'Homme et contributeur actif au sein des mécanismes onusiens et régionaux. Elle vise aussi à adapter les missions de la Délégation aux standards internationaux relatifs au suivi et à la présentation des rapports en matière de droits humains.

Selon le porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, cette réorganisation a pour objectif de doter la Délégation d'une structure fonctionnelle cohérente et intégrée, bâtie sur l'expérience acquise et inspirée des meilleures pratiques internationales, afin de renforcer son rôle institutionnel et son efficacité sur le terrain.

https://www.lopinion.ma/La-Delegation-interministerielle-aux-droits-de-l-Homme-change-de-tutelle_a71634.html

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme change de tutelle

Rédigé par L'Opinion avec MAP Jeudi 11 Septembre 2025



Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi à Rabat, le projet de décret N° 2.25.541 portant réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, présenté par la ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, Amal El Fallah.

Ce projet s'inscrit dans la dynamique de consolidation des acquis de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, qui n'est plus sous la tutelle du ministère de l'Intérieur, et de renforcement de ses moyens d'action, en phase avec les engagements constitutionnels du Royaume, les instruments internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que ses engagements volontaires en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, a indiqué le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement, porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, lors d'un point de presse tenu à l'issue du Conseil.

Le texte tient également compte de la place distinguée du Royaume dans le système

international des droits de l'Homme, notamment à travers sa qualité de membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution active au sein des mécanismes onusiens et régionaux, a-t-il dit.

En outre, il vise à adapter les missions et rôles de la Délégation aux orientations internationales relatives aux mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports en matière de droits de l'Homme, conformément aux résolutions pertinentes adoptées par la communauté internationale.

Par ailleurs, M. Baitas a fait savoir que le projet de décret a pour objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée. Cette nouvelle architecture institutionnelle sera bâtie sur les compétences effectives et l'expérience acquise sur le terrain, tout en s'inspirant des meilleures pratiques internationales en la matière.

<https://www.barlamane.com/fr/le-projet-de-decret-qui-reorganise-la-delegation-interministerielle-aux-droits-de-lhomme-et-qui-elargit-ses-prerogatives-approuve/>

Le projet de décret qui réorganise la Délégation interministérielle aux droits de l'homme et qui élargit ses prérogatives approuvé



Le gouvernement a approuvé un projet de décret réorganisant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), lui conférant un cadre institutionnel renoué et des attributions étendues.

Lors du point de presse tenu à l'issue du Conseil de gouvernement, le ministre délégué chargé des relations avec le Parlement, porte-parole de l'exécutif, Mustapha Baitas, a indiqué que *«ce texte permettra à la délégation d'exercer pleinement ses missions.»* Il a précisé que l'exécutif avait *«tenu à soutenir et à développer la DIDH conformément aux orientations de Rabat et à l'évolution de ses fonctions, tant au niveau national qu'international, tout en lui fournissant les moyens administratifs et fonctionnels nécessaires.»*

Nouvelle architecture institutionnelle

Le ministre a relevé que *«cette réorganisation consacre la place éminente de la question des droits de l'homme dans la vision royale et dans les grands chantiers publics portés par le Souverain.»* Il a ajouté que cette démarche *«réaffirme également l'importance constitutionnelle et institutionnelle de ce dossier.»*

Selon M. Baitas, le projet de décret redéfinit les compétences de la DIDH pour en faire *«un mécanisme interministériel placé sous la supervision directe du chef du gouvernement, doté d'une vocation internationale dans le domaine des droits de l'Homme.»* Il a précisé que l'organisme sera chargé de *«suivre les relations du Maroc*

avec les mécanismes onusiens et régionaux, conformément aux engagements internationaux du Royaume.»

Le ministre a poursuivi en soulignant que la Délégation «veillera à l'intégration des recommandations issues de ces mécanismes dans les politiques publiques, à fournir un cadre propice au dialogue et à encourager la réflexion sur les questions émergentes en matière de droits de l'homme.»

Missions renforcées et directions spécialisées

M. Baitas a indiqué que la DIDH «développera les compétences des acteurs impliqués, en valorisant l'expertise marocaine et en favorisant l'échange de bonnes pratiques aux niveaux national et international.» Il a précisé que le nouveau dispositif lui permettra «d'actualiser et de préparer les rapports internationaux, d'en assurer le suivi, de traiter les plaintes individuelles dans le respect des dispositions réglementaires, et de coordonner l'action avec les secteurs et institutions concernés.»

Le ministre a ajouté que le texte prévoit «la participation du Maroc aux réseaux internationaux de suivi des recommandations, ainsi qu'à l'organisation de conférences continentales et mondiales.» Il a conclu en notant que le décret «met en place une architecture fonctionnelle articulée autour de quatre directions : la préparation et le suivi des rapports nationaux, les études et la coopération internationale et régionale, la planification et les relations avec la société civile, ainsi que la gestion du budget, des ressources humaines et des affaires générales.»

<https://le1.ma/le-gouvernement-adopte-un-decret-reorganisant-la-delegation-interministerielle-aux-droits-de-l'homme/>

Le gouvernement adopte un décret réorganisant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme



Le Conseil de gouvernement a approuvé le projet de décret n°2.25.541 relatif à la réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH). Le texte a été présenté par Amal El Fallah Seghrouchni, ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration.

Selon le porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, ce projet s'inscrit dans une logique de consolidation des acquis institutionnels de la DIDH et de renforcement de ses moyens d'action. Il répond aux engagements constitutionnels du Maroc, aux conventions internationales ratifiées par le Royaume, ainsi qu'aux engagements volontaires pris dans le domaine des droits de l'Homme.

Le texte reflète également la place distinguée du Maroc au sein du système international, en tant que membre du Conseil des droits de l'Homme et acteur actif dans les mécanismes onusiens et régionaux.

Le projet de décret vise à adapter les missions de la DIDH aux nouvelles orientations internationales concernant les mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et de présentation des rapports relatifs aux droits de l'Homme.

Il prévoit la mise en place d'une architecture institutionnelle plus cohérente, intégrée et spécialisée, fondée sur les compétences déjà acquises et inspirée des meilleures pratiques internationales.

le Conseil de gouvernement réorganise la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme



Le Conseil de gouvernement s'est réuni jeudi à Rabat pour adopter le projet de décret N° 2.25.541, visant à réorganiser la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Présenté par Amal El Fallah, ministre déléguée auprès du Chef du gouvernement chargée de la Transition numérique et de la Réforme de l'administration, ce texte marque une étape importante dans le renforcement des structures nationales dédiées à la promotion et à la protection des droits humains au Maroc.

Lors d'un point de presse, le ministre délégué chargé des Relations avec le Parlement et porte-parole du gouvernement, Mustapha Baitas, a souligné que ce projet de décret s'inscrit dans une dynamique visant à consolider les acquis de la Délégation et à renforcer ses moyens d'action. Cette démarche s'aligne sur les engagements constitutionnels du Royaume, sur les conventions internationales ratifiées par le Maroc et sur les initiatives volontaires prises en faveur des droits de l'Homme.

Le texte prend également en considération la place reconnue du Maroc au sein du système international des droits humains, notamment son rôle actif en tant que membre du Conseil des droits de l'Homme et sa contribution au fonctionnement des mécanismes onusiens et régionaux. Il vise à adapter les missions de la Délégation aux standards internationaux, notamment en matière de suivi, de mise en œuvre et de reporting sur la situation des droits humains dans le pays.



Mustapha Baitas a précisé que le projet de décret propose une redéfinition complète de l'organisation et des attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Cette réorganisation prévoit la création d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée, fondée sur les compétences concrètes et l'expérience accumulée par l'institution sur le terrain. La démarche s'inspire également des meilleures pratiques internationales pour garantir une efficacité renforcée et un suivi rigoureux des politiques publiques en matière de droits humains.

En consolidant cette institution clé, le Maroc confirme sa volonté de renforcer sa politique nationale en matière de droits de l'Homme, tout en s'inscrivant pleinement dans les standards internationaux et en poursuivant ses engagements volontaires auprès de la communauté mondiale. Ce projet de décret apparaît ainsi comme un outil essentiel pour moderniser et professionnaliser la Délégation, en lui offrant les moyens d'agir avec plus de pertinence et de réactivité.

<https://www.barlamane.com/fr/maroc-le-gouvernement-revise-trois-decrets-restructure-la-didh-et-examine-un-accord-militaire-avec-le-cameroun/>

Maroc : le gouvernement révisé trois décrets, restructure la DIDH et examine un accord militaire avec le Cameroun



Le conseil de gouvernement se réunira jeudi 9 septembre sous la présidence du chef du gouvernement Aziz Akhannouch, a annoncé son département dans un communiqué. Cette séance se déroulera à Rabat et portera sur une série de textes réglementaires et législatifs d'importance, dont un accord de coopération militaire avec le Cameroun.

Au seuil de ses travaux, l'exécutif examinera trois projets de décrets. Le premier concerne les équipements de pulvérisation des produits de protection des plantes, afin d'actualiser le cadre réglementaire relatif à leur usage. Le second modifie et complète le décret régissant l'organisation et les modalités de fonctionnement de la police de l'environnement, précisant son champ d'action et ses mécanismes de contrôle. Le troisième réorganise la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) et détermine avec plus de rigueur ses attributions.

La séance se poursuivra par l'étude de l'accord de coopération militaire conclu entre le Maroc et le Cameroun, signé à Rabat le 18 mars. Un projet de loi portant approbation de cet accord sera également examiné, ouvrant la voie à son entrée en vigueur.

Les travaux s'achèveront par l'examen de propositions de nomination à des fonctions supérieures conformément à l'article 92 de la Constitution, lesquelles concernent notamment des postes de direction au sein de l'administration publique.



La Vie éco
@JournalLavieeco

<https://x.com/JournalLavieeco/status/1966155168514297892>

Un projet de décret a été adopté en Conseil de gouvernement, ce jeudi, dans l'objectif de redéfinir l'organisation et les attributions de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme à travers la mise en place d'une structure fonctionnelle cohérente, intégrée et spécialisée.



المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⴽⴷⴰ ⵏ ⵎⴰⵔⴷⵓ
Royaume du Maroc

ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⴷⵓ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⴷⵓ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⴷⵓ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

Couverture médiatique

Nouveau décret de l'organisation de la DIDH
adopté en conseil de gouvernement

Jeudi 11 septembre 2025